

سياسة

الحدث

ابتزاز سياسي جديد بين البلدين في مرحلة ما بعد بريكست

مأساة الماناش بين فرنسا وبريطانيا

باريس، للحد. **العربي الجديد**



لم تمض 24 ساعة على تبادُل المفردات الدبلوماسية بين فرنسا وبريطانيا، إذ غرق 27 مهاجراً غير نظاميين في قناة الماناش بين البلدين، وإعلان التوافق على تعزيز الجسرات المشتركة لمنع تكرار المساة، حتى عاد التوتر لتخيم بين باريس ولندن، بعدما أضحي تكراره أيضاً نغمةً شبيهة دائمة، وقصة «قلوب ممتلئة» بين الطرفين، فاقمها الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي «بريكست»، وإذا كان من الممكن إلقاء اللوم في المساة، التي أعادت تسليط الضوء على قضية عنوانها الهجرة شمالاً لشعوب مضطهدة وفقيرة ومعذومة، على عوامل عدة، وصولاً حتى إلى «القوارب المصنفة الريبة»، إلا أن السياسة تلعب دورها الأساسي في تحريك المساة، إذ تحمل عناوين عدة، منها الابتزاز وسوء التنسيق والتكؤن من قبل كلا البلدين في معالجة أزمة متفادئة، حولت قناة الماناش إلى مقبرة مفتوحة، وإذا كان الفرنسيون يلقون اللوم في حادثة الغرق، وفي ظاهرة المهربين للشر التي تجرّوت إلى «صناعة متفادئة» بعد بريكست، على البريطانيين، فإن المنظمات الإنسانية تدرك جيداً أن هذه الورقة الفرنسية، تستخدم أيضاً من قبل

باريس، كأداة ضغط على لندن، في ملفات أخرى، ومنها الصيد البحري الذي يعتبر ملفاً حيوياً فرنسياً، وطالما أن المهاجرين غير النظاميين يتجهون إلى بريطانيا، ولن يبقوا على الأراضي الفرنسية، فإن الورقة التي تدفع فرنسا إلى الضغط على بريطانيا، لإعادة ترتيب ملف طلب اللجوء، ترضي بدورها اليمين المتطرف الفرنسي، في موسم الانتخابي رئاسي، وقد تكون عرضة أكثر للضغط مع رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي العام المقبل.

وارتفعت حدة الخطاب الفرنسي تجاه بريطانيا أمس الجمعة، بعد يومين من غرق

«حصار» فرنسي

بدأ صيادون فرنسيون، أمس الجمعة، منع وصول اليات الشحن إلى المحطة فيه نغف الماناش، على الجانب الفرنسي، مطالبين بتسوية نزاعات صيد السمك بعد بريكست، وإغلاق الصيادين بخصارات الشناحت والسيارات الطرف المودين إلى المحطة، وقال أوفيفيه ليريتز، رئيس لجنة الصيد الإقليمية، إن الحصار هو «طاقة تحذير»، فيما قال متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أن المملكة المتحدة «صيّبت بخيبة أمل» من التحلّاج.

مناجحة

مشرعون أميركيون يتحدون الصين بزيارة تايوان

يتجه الوضع بين واشنطن

وبكين لمزيد من التآزم،

مع مواصلة مشرعين

اميركيين زيارة تايوان،

على الرغم من تصاعد

تحذيرات بكين من ان هذا

الامر يمكن «عبأ بالآزم»

في خطوة ستزيد من الاحتقان بين بكين وواشنطن، تحدى خمسة نواب اميركيين كل التحذيرات الصينية، والتفوا رئيسة تايوان تساي إنغ ون، وذلك بعد ايام من دعوة واشنطن تايبيه للمشاركة في «قمة الديمقراطية» الافتراضية، التي سيقدما الرئيس الأميركي جو بايدن، في 9 و10 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وكان الاختلاف بين بكين وواشنطن ظهر خلال القمة عبر الفيديو التي جمعت أخيراً بايدن ونظيره الصيني شي حين بيغ فغني حين أكد بايدن، بحسب بيان للبيت الأبيض وقتها، دعم واشنطن لسياسة



دافعت واشنطن عن عائلها مع تايوان (Getty)

27 مهاجراً غير نظاميين على الأقل، بينهم 7 نساء وثلاثة قصر، معظمهم من الأكراد العراقيين والإيرانيين، في بحر الماناش، قبالة منطقة كاليه الفرنسية، وهي عدوان آخر للمساة، فرنسية وحصرية، حيث تحول المهاجرون غير النظاميين إلى مشردين، بعد عمليات تفكيك منظمة لمخيماتهم.

وكانت بريطانيا وفرنسا قد اكدتا الأربعاء رغبتها في «تعزيز الجهود المشتركة» لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين، وذلك في اتصال هاتفى بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، ودعت فرنسا شركاءها الأوروبيين إلى اجتماع

حول موضوع الهجرة غدا الأحد في كاليه، وتعهد ماكرون بأنه لن يسمح بأن تتحول القناة إلى «مقبرة»، واتفق مع جونسون على تعزيز الجهود، كما شددا أن «أهمية إنقاذ كل الخيارات مطروحة على الطاولة» من أجل ضرب عصابات التهريب، واعتبر ماكرون أن «فرنسا بلد عاير، ونحن



توافقت أزمة الصور عبر النظامي للمهاجرين عبر الماناش فيه 2021 (Getty)

في إقناع بعض من شركائنا، وتحديداً الفرنسيين، بمعالجة الأمور بطريقة مناسبة». أما الإيزيه فقال إنه «يتوقع من البريطانيين التعاون التام والامتثال عن استغلال وضع ماسوي لغايات سياسية». وقال مسؤولون بريطانيون إن جونسون جدد عرضه إرسال الشرطة وحرس الحدود إلى فرنسا لتسيير دوريات مشتركة قبالة سواحل القناة، علماً أن باريس سبق أن رفعت هذا العرض لأسباب «سيادية»، وتساءه جماعات «دفاع وطني» مدنية، في الجهة البريطانية، بمراقبة الحدود متهمة بلادها بالتقصير.

لكن رسالة لجونسون، نشرها على «تويتر» مساء الخميس، جاءت لتزيد التوتر بين الطرفين، إذ طلب من ماكرون، استعادة جميع المهاجرين غير النظاميين، مقترحاً «أن نتوصل إلى اتفاق إعادة قبول ثنائي»، مذكراً بأن «الاتحاد الأوروبي أيرم اتفاقيات مماثلة مع بيلاروسيا وروسيا». ورداً عليه، انتقد ماكرون أمس تصرفات لندن «غير الجدية»، مضيفاً أنه «لا يتم التوصل بين مسؤول وآخر بمسائل كهذه عبر تويتر» وعبر رسائلها، وارتفعت حدة الخلافات أمس لتعلن باريس إلغاء مشاركة باتيل في الاجتماع المقرر غداً الأحد حول ملف المهاجرين. وفي رسالة وجهها إلى باتيل، رأى وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان أن رسالة جونسون إلى الرئيس الفرنسي بحد ذاتها «تشكل خبطة أمل»، مشدداً على أن قرار نشرها «أسوأ بعد».

وإذا كان تفاقم الأزمة يرتبط بتشديد الرقابة التي يبديها الفرنسيون حيال مرور الشاحنات وتشديد الإجراءات في نفق الماناش، ما يعزز التهريب عبر القوارب، فإن هذه الورقة التي تشيد تشديداً فرنسياً، تارة، ثم تراجعاً، تدعبر عن سوء إدارة البلدين للغاتهما المشتركة بعد بريكست وتعنت الأزمة-خزان دعامة لليمين المتطرف الفرنسي، علماً أن فرنسا لا تدنو متمسكة لحلها، إذ فيما تظهر بريطانيا، وكانها تحدى رغبة أكبر في إغلاق الحدود، تعمل باريس على لعب أوراق بحوثها، ومنها التلويح بالتراجع عن اتفاقات توكيه الموقفة عام 2003 في عهد نيكولا ساركوزي، التي ترى فرنسا أنها تحولتها إلى شرطية للحدود البريطانية، وتسمح لبريطانيا برفض طلبات اللجوء بشكل كبير.

ويعد عدد الضحايا الأربعة أكبر حصيلة العجور عميرة في 2018، وكانت ظاهرة «القوارب المغيرة» عبر الماناش، بدأت في 2018، لكنها تفاقمت بشكل غير مسوق خلال العام الحالي، ومنذ بداية 2021، نجح أكثر من 25 ألف مهاجر غير نظامي، بالوصول إلى إنجلترا، عبر الماناش، وجرى إنقاذ 13 ألف منهم، وإعادةتهم إلى الشواطئ الفرنسية، وفق إبيات وكالة «بي إيه» البريطانية للأنباء، فإن هذا الرقم أكثر بثلاثة أضعاف العدد المسجل في 2020، وقيل حادث الأربعاء، كانت حصيلة القتلى منذ مطلع العام الحالي غرقاً في الماناش، 3 قتلى و4 موقوفين. وفي 2020، قضى 6 أشخاص فقط 3 أخرون، في مقابل 4 قتلى في 2019، وحذرت شارلوت كوانتس، رئيسة جمعية «يونويا 56» التي تعمل مع المهاجرين في كاليه، بحسب ما نقلت عنها وكالة «فرانس برس»، من أنه «إذا لم يتم إنشاء مرمرات آمنة بين إنكلترا وفرنسا، أو لن تتم تسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص في فرنسا، سيكون هناك المزيد من الضحايا عند الحدود».

تقرير

مناجحة



تحدث زيلينسكي عن احتجاز محاولة انقلاب (Getty)

رسالة أوكرانية لروسيا: مستعدون لأي تصعيد

وجه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي رسالة إلى موسكو، عن استعداد بلاده لأي تصعيد عسكري مع روسيا، التي اتهمها حلف شمال الأطلسي بنشر قوات قتالية على الحدود، وحذراً من دفعها «فمن» أي هجوم على كييف، وكانت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي قد أبدت قلقاً في الأسابيع الأخيرة إزاء تحركات الجيش المشير إلى أن الاستخبارات الأوكرانية تملك تسجيلات صوتية لاجتماع بين مسؤولين روس وأوكرانيين يناقشون كيفية وقف تلقيت معلومات تفيد بأن انقلاباً سيجري في بلادنا يومي 1 و2 ديسمبر/كانون الأول» المقبل، مشيراً إلى أن الاستخبارات الأوكرانية تملك تسجيلات صوتية لاجتماع بين مسؤولين روس وأوكرانيين يناقشون خطة لانقلاب برزعن أن رجل الأعمال الثري رينات أحمدوف موله. وقال إنه «ينجر إلى هذه الحرب. اعتقد أنه بدأ ذلك، واعتقد أن هذا خطأ كبير». وقال رئيس الاستخبارات العسكرية الأوكرانية كيريلو بواندوف أعلن، في مقابلة مع الصحافة الألمانية مع روسيا وشبكة وتشد زيلينسكي «مبليترني تايند» نشرت الأحد الماضي، أن روسيا حشدت نحو 92 ألف جندي عند الحدود الأوكرانية، متوقفاً هجوماً في أواخر يناير/كانون الثاني أو مطلع فبراير/ شباط المقبل، وقد يتخلل الهجوم المتوقع وفق بواندوف، ضربات جوية وصفف مدغفا، لها هجمات جوية وبرمائية، لا ستمعا على ماريوبول، بالإضافة إلى توغل أصغر في الشمال عبر بيلاروسيا المجاورة. وحذر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس الجمعة، روسيا من استخدام القوة ضد أوكرانيا، مشيراً في مؤتمر صحفي إلى أن ذلك «سيكون له ثمن باهظ» في حال قيام الطرف الروسي بهذا الأمر، وكشف أن الجيش الروسي حشد دبابات وقوات قتالية وأسلحة ثقيلة قرب الحدود مع أوكرانيا.

مباشرة بالوقوف خلفها، فيما سارع عند الحدود».

عند الحدود».

بعزم إجراء أول تجمع جماهيري في ولاية مرسين، جنوبي البلاد، في 4 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، على أن تنعقد تجمعات أخرى وصولاً إلى إجراء الانتخابات، وقال كليدار أوغلو، عقب اجتماع مجلس قيادة حزبه، ستلجا إلى الشعب، وستكون في اجتماع السبت(4 ديسمبر) في مرسين، ولقاء عملها وزيارتها وموقفها ومتقاعديها وصناعيها وتجارها، وستلتقي مع الجميع مع المصدين وسائقي الشاحنات»، وأضاف: «استخدم الحقوق التي اعترف الدستور لنا بها، وسماع صوت الشعب، فاقول هيا إلى الشوارع، أول لقاء لنا في مرسين».

لجان المعارضة التركية إلى الشارع من أجل الضغط والدفع باتجاه إجراء انتخابات مبكرة في البلاد، قبل موعدها المقرر صيف 2023، عبر تشهفا عن تنظيم تجمعات جماهيرية في مختلف أنحاء المدينة، في الأيام المقبلة، وتحاول المعارضة الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية التي راقت تراجع العملة التركية بشكل كبير أمام بقية العملات الأجنبية، وانعكاس ذلك على ارتفاع قيم الأسعار ولاء العيشة، لكرار مطلبها منذ أكثر من عام بإجراء انتخابات مبكرة، ويبدو أن صراع المبداء سيكون عنوان المرحلة المقبلة بين الحكومة والمعارضة، في ظل رهان من الحائلف الحاكم على قطف ثمار الخطوات الاقتصادية بعد أشهر، بينما تحاول المعارضة شنقها دعوة الشارع للاستقالة، والتفتت بتظاهرات مشتركة في إقليم البصرة، والشعب والطلاب من الشعب إلى الانتخابات المبكرة. فهل سيكون هناك عائق أمام ذلك وإن لم يكن اليوم فمتي».

شرفاً غريب

فرغيزستان: اعتقال

15 شخصاً «خطوطا

للأفغان»

أعلنت الأجهزة الأمنية في فرغيزستان، أمس الجمعة، توقيف 15 شخصاً للاشتباه في تحريضهم لانقلاب، وذلك قبل يومين من الانتخابات التشريعية المقررة غدا الأحد. وقالت مفوضية الدولة للأمن القومي، إن الموقوفين يشبهه في أنهم خططوا لتهميد الطريق أمام انقلاب من خلال زرع الفوضى عبر تخليهم تظاهرات تضم «الف شباب يتسمون بالعدائية» للاحتجاج على نتائج الاقتراع، موضحة أن المجموعة «كانت تخطط لتنظيم تظاهرات واسعة في العاصمة بشكيك، ومن ثم السعي إلى تدهور الوضع» (فرانس برس)

استراليا «مقلقة» من أفعال الصين

قال وزير الدفاع الأسترالي بيتر داتون (الصورة)، أمس الجمعة، إن أفعال الصين «المقلقة» لا تتفق مع ترويجها للسلام في المنطقة، وجاء كلامه داتون بعد بحث سفينة للبحرية الصينية في المنطقة



الاقتصادية الخالصة لأستراليا، وضرب الوزير امثلة على أفعال الصين، هي عسكرة بحر الصين الجنوبي وعنايتها تجاه تايوان، وسن قانون للأمن القومي في هونغ كونغ، فيما اعتبرت السفارة الصينية في كانبيرا أنه يحرف سياسة بكين الخارجية.

(رويترز)

مطالبة أوروبية بوقف التصالح مع «هاتلر»

حض البرلمان الأوروبي، أول من أمس الخميس، الدول التي تعاملت مع مجموعة المرتزقة الروسية «فاغنر» على وقف أي علاقة لها معها، وفي خص غير ملزمة تم تبنيه يوم 58ص، مع اعتراض 40 وامتناع 43 النائب الأوروبيين «بالإحاح كل الدول التي تلجا إلى خدمات مجموعة فاغنر وفروعها، وخصوصا جمهورية أفريقيا الوسطى، يقطع أي صلة مع المجموعة والعاملين فيها»، منددين «بشدة بالجرائم المشينة» لهذه المجموعة.

(فرانس برس)

بوتيت يزور الهند الشهر المقبل



يعتزم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة) زيارة الهند في 6 ديسمبر/كانون الأول المقبل، بحسب الكرملين. وقالت الرئاسة الروسية، إن بوتين سيلتقي رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لمناقشة «مواصلة تطوير العلاقات» بين البلدين، و«أضيا دولية مختلفة وعملها داخل مجموعة ال20 والبريكس ومنظمة شنغهاي»، علماً أن بيع روسيا للهند أنظمة الدفاع الجوي إس 400 برجح أن يكون أيضاً في صلب المحادثات.

(فرانس برس)

اليابان تعزز ميزانيتها الدفاعية

وافق مجلس الوزراء الياباني، أمس الجمعة، على طلب 770 مليار ين (6,8 مليارات دولار) لميزانية دفاع إضافية حتى مارس/آذار المقبل لتسريع شراء الصواريخ للقفل الجوي المضادة للغواصات وإساحة إتحاق، وسط مخاوف من تصعيد الأنشطة العسكرية للصين وروسيا وكوريا الشمالية. وقالت وزارة الدفاع إن الحزمة مصممة لتسريع نشر بعض المعدات الرئيسية من طلب ميزانية 2022 (أوسويتيت برس)

تحاول المعارضة الاستفادة من الوضع الاقتصادي (Getty)

وسحب ذريعة التأييد الجماهيري من يديه وأضافت أن «المعارضة تستعمل على الشعب بقتلهم تظاهرات متواصلة في مختلف مناطق البلاد، من دون أن تتقل قطبا واحدا، وبما أن البلاد دخلت مرحلة الانتخابات، فإن الهدف هو الوصول إلى أن تجري في الربيع المقبل».

حراك المعارضة قابله انتقاد من قبل حزب العدالة والتنمية، الحاكم، حيث قال نائب رئيس الحزب حمزة داغ، عبر «تويتر»: «اعملوا ما تريدون، وبدع من الشعب لن نسمع بتسليحكم البلاد والتفريط بها ويتكسبات البلاد لصالح القوى التي ترتبطون بها في الخارج».

مخاوف من تلفيقات بحق المعارضين نظام الأسد في اجتماعات الإنتربول



استضافت تركيا اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة (الناضول)

تثير مشاركة النظام السوري في اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة الإنتربول أخيراً في إسطنبول، الخشية من استغلاله استعادة تعاونه مع المنظمة الدولية، للمطالبة بتسليم معارضين

عدنان أحمد

أثارت مشاركة وفد يمثل وزارة داخلية النظام السوري، خلال الأسبوع الحالي، في الدورة الـ 89 لاجتماع الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، والتي انعقدت في مدينة إسطنبول التركية، المخاوف من عواقب أي تعاون بين النظام والإنتربول، قد يسفر عن تسليم معارضين سياسيين للنظام بناء على تلفيقات جنائية، وسط تساؤلات حول قبول تركيا حضور ممثل للنظام اجتماعاً يُعقد على أراضيها. وفي الاجتماع الذي بدأ الثلاثاء الماضي واستمر ثلاثة أيام بمشاركة ممثلين عن 160 دولة، وشهد انتخاب اللواء الإماراتي أحمد ناصر الريسي رئيساً جديداً للمنظمة، علماً أنه منتهك بجرمات تعذيب، كان النظام السوري حاضراً من خلال وفد تابع لوزارة الداخلية. وجاء ذلك بعدما كانت المنظمة قد أصدرت، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قراراً بتفعيل مشاركة النظام في اجتماعاتها بعد تجميدها منذ عام 2012، ليتبع ذلك إعلان الائتلاف الوطني السوري المعارض تشكيل لجنة لمتابعة ما أسماها «الخطوة الخطيرة التي قامت بها منظمة الإنتربول بإعادة فتح مكتبها لدى النظام السوري في دمشق». وأعرب خبراء قانونيون وشخصيات معارضة سورية عن مخاوفهم من استغلال النظام السوري لقرار الإنتربول. وفي هذا السياق، قال مدير الهيئة السورية للإعلام، العميد إبراهيم جباوي، في حديث لـ «العربي الجديد»، إن «النظام لا يزال يشارك في معظم المنظمات الدولية، بما

فيها الأمم المتحدة، وجرى أخيراً تفعيل مشاركة سورية في الإنتربول الدولي الذي هو مختص بتبادل المجرمين حصراً، وليس الملاحقين السياسيين أو العسكريين أو على أساس ديني أو عرقي أو طائفي». وحول تأثير ذلك على المعارضين السوريين، قال الجباوي، الذي كان نائباً لقائد شرطة محافظة حمص قبل انشقاقه عن النظام، إن «نظام بشار الأسد ضلّع جداً في تحريف الوقائع وإصاق تهم جنائية بالمعارضين السوريين، وهو ما لاحظنا حصوله في محافظة درعا بعد التسويات في الجنوب السوري عام 2018، حيث ذهبوا إلى المحاكم ولم يعودوا». ولفت إلى أن هناك منظمة عربية مماثلة للإنتربول الدولي، تسمى «الشرطة الجنائية العربية»، وتُمة خشية من تفعيل التعاون العربي على هذا الصعيد في حال عودة النظام إلى الجامعة العربية. لكن الجباوي أعرب عن اعتقاده بأن دول العالم «باتت تدرك حيل النظام، ولن تقدم على تسليم مطلوبين له، حتى لو طلبهم بتهم جنائية، إلا في حال كان المطلوبون معروفين على المستوى الدولي كمجرمين محترفين مثل مهربي المخدرات وسواهم». وعن قبول تركيا بمشاركة الوفد، لفت إلى أنها لا تستطيع منع مشاركة عضو من أعضاء الإنتربول، وإلا لا يمكنها استضافة هذا الاجتماع أصلاً»، مشيراً إلى أنه «على المستوى الأمني، لم تنقطع الاتصالات بين مجمل دول العالم ونظام الأسد، بغية تبادل المعلومات الأمنية».

من جهته، رأى العميد عوض العلي، الذي تسلم سابقاً حقيبة الدفاع والداخلية في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للمعارضة، في تصريح لـ «العربي الجديد»، أن «الأهم هو قرار تفعيل مكتب سورية في المنظمة، والذي أدى إلى هذه المشاركة، أما المشاركة بحد ذاتها فلا اعتقد أن يكون لها أي انعكاس، علماً أن اللقاءات الجانبية إن تمت فإنها قد تفضي إلى بعض التفاهات وجس نبض بعض الدول حول الاستجابة لطلبات النظام من عدمها». وأوضح العلي، الذي شغل منصب مدير إدارة الأمن الجنائي في دمشق قبل انشقاقه عام 2013، أن وفد النظام إلى إسطنبول كان برئاسة العميد حسين جمعة، مدير إدارة الأمن الجنائي، وعلى يمينه العقيد حسن طالوسستان، رئيس فرع الإنتربول في إدارة الأمن الجنائي، إضافة إلى العميد ياسر سليمان، رئيس فرع الشؤون العربية

لها، على أنها هيئة محايدة سياسياً، وتقول إن جميع «الإخطارات الحمراء» تخضع للمراجعة والتدقيق. وكانت «هيئة القانونيين السوريين»، قد أوضحت في بيان، أن الإنتربول الدولي ليس جهة قانونية تنفيذية لتسليم المطلوبين، ولكن من خلاله يتم تبادل المعلومات والبيانات حول الجرائم والمطلوبين. ولفتت إلى أن تسليم المطلوبين أو المجرمين قرار خاص بكل دولة يوجد فيها المطلوب تسليمه ولا يستطيع الإنتربول تجاوز تلك الدولة ولا يستطيع تسليم المطلوب. ولفتت الهيئة إلى أن تسليم المجرمين يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل، وفي هذه الحالة، فإن معظم ضباط ومسؤولي النظام السوري وفي مقدمتهم أكبر مسؤول أمني في دمشق، هو رئيس الأمن الوطني علي مملوك، مطلوبون بموجب مذكرات اعتقال دولية من دول كفرنسا وألمانيا وغيرها، وبالتالي سيطلب من الإنتربول الدولي تسليمهم للعدالة في الدول التي طلبتهم ضمن الاتحاد الأوروبي. واللافت كما يشير أحد الناشطين، أن مملوك المطلوب بمذكرتي اعتقال، هو من فاض الإنتربول على إعادة فتح مكتبها في دمشق.

تم تقييدها من قبل الدول الأعضاء الأخرى. وأوضح المكتب أنه يمكن لأي دولة عضو أن تطلب من الأمانة العامة إصدار «نشرة حمراء»، وهو طلب موجه إلى جهات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم لتحديد مكان شخص ما واعتقاله مؤقتاً في انتظار تسليمه أو استلامه، غير أن مقر الأمانة العامة للإنتربول يراجع جميع طلبات «الإشعارات الحمراء»، ولا ينشر الإشعار إلا إذا كان يتوافق مع دستور الإنتربول، والذي يحظر تماماً أي تدخل يستند إلى أنشطة سياسية أو عسكرية أو دينية أو شخصية أو عرقية. وأوضح أنه في حال لم تكن «النشرة الحمراء» تتطابق مع القواعد المتبعة لدى المنظمة، يتم حذفها من قواعد البيانات. ويمكن للدول الأعضاء في الإنتربول، البالغ عددها 194 دولة، أن تطلب من المنظمة إصدار «إخطارات حمراء» للأشخاص المطلوبين، والتي تكون بمثابة طلب من حكومات الدول الأعضاء الأخرى لتحديد مكان واعتقال الأفراد الذين قد يخضعون بعد ذلك لمزيد من الإجراءات مثل التسليم، وينص ميثاق تأسيس منظمة الإنتربول، التي تتخذ من مدينة ليون الفرنسية مقراً

فُغلت المنظمة مشاركة النظام بعد تجميدها منذ 2012

والأجنبية في شعبة الأمن السياسي. غير أن خبراء قانونيين يرون أنه من السهل إصدار «إخطارات حمراء» من دون الحاجة إلى تقديم معلومات واقية عن الشخص المطلوب، وبالتالي فإن منظمة الإنتربول التي تعاني نقصاً في التمويل وأعداد الموظفين، لن تكون قادرة على مراجعة الطلبات بشكل صحيح، ناهيك عن أن إلغاء تلك الإخطارات في العديد من الدول، بما فيها الأوروبية، مثل هولندا وبريطانيا، يكون صعباً وطويلاً. وكان المكتب الإعلامي لمنظمة الإنتربول، قال في وقت سابق إن النظام لا يستطيع إصدار أوامر توقيف دولية، وإن الشرطة الدولية لا تصدر مثل هذه الأوامر، لافتاً إلى أن النظام لا يمكنه الوصول إلى المعلومات الموجودة في قواعد بيانات المنظمة التي

الأخيرة

الأخيرة نشرة مسائية تسلط الضوء على أبرز الأخبار اليومية بنظرة أكثر عمقا وشمولا مع اطلالة على الشأن المغاربي وأهم ما شغل مواقع التواصل الاجتماعي

يوميا
22:00 بتوقيت القدس
20:00 بتوقيت GMT

alaraby.com

سهول سات | 11310 V
مدار نابل سات | 12646 H
10971 H
هوت بيرد | 12520 V

التلفزيون العربي
ALARABY TELEVISION

لم الشمل

من الأحد إلى الجمعة، الساعة 18:00 بتوقيت دمشق نافذة يومية تُفتح على أهم قضايا السوريين في الداخل والشّتات، لتلامس تفاصيل حياتهم، وتلمّ شملهم على اختلاف آرائهم ووجهات نظرهم، في فضاء سوري تشاركي يذكر بما يجمع وينفي ما يفرّق، مستلهما التنوع الحضاري الذي يتميز به المجتمع السوري.

SyriaTelevision syrtv syrtv TelevisionSyria Syr_Television